الأمم المتحدة

A/62/PV.43

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٤٣**

الخميس، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد روسيللي (اوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧٦ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام (A/62/314)

السيد تافاريس (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئ رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

اليوم، يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان البلدان المرشحة للعضوية تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا ومولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

يلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما راسخا بإنهاء الإفلات من العقاب على أكثر الجرائم بشاعة ومدعاة لقلق المجتمع الدولي. إن المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت قبل عشر سنوات، أحد أعظم الإنجازات في مكافحة الإفلات من العقاب. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه القوي لعمل المحكمة.

وينبغي النظر إلى أهمية المحكمة في السياق الأوسع للنظام العالمي. وتتمتع المحكمة بمكانة هامة في الإسهام في إقامة عالم أكثر عدالة وسلما، وفي تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يزال الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن السلم والعدالة ليسا هدفين متعارضين، بل على النقيض من ذلك تماما. وفي رأينا، لا يمكن تحقيق سلم مستدام إذا لم تعالج المطالب المتعلقة بالمساءلة الفردية عن أكثر الجرائم الدولية بشاعة على النحو الواجب.

وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تقديم المجرمين إلى العدالة. ولن تتدخل المحكمة الجنائية الدولية إلا كملاذ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

أخير، إذا لم تقم الدول بواجبها. وتقوم المحكمة بدور هام لضمان المساءلة عندما تقصّر النظم القضائية الوطنية، أو عندما تكون غير مستعدة أو غير قادرة على القيام بواجبها. أما بصدد الردع والوقاية، فينظر الاتحاد الأوروبي إلى المحكمة الجنائية الدولية بوصفها أداة أساسية لمنع ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية و الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للمحكمة على تقريرها (A/62/314). ويبيّن التقرير بوضوح أن المحكمة مؤسسة حية أحرزت تقدما كبيرا في تحقيقاتها وإجراءاتها القضائية. وفي هذا الصدد، يشاطر الاتحاد الأوروبي المحكمة شواغلها المتعلقة بأوامر القبض التي لم تنفذ بعد في أعقاب التحقيقات التي أجرتها المحكمة الجنائية الدولية في دارفور وأوغندا. ويحثّ الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على العمل مع المحكمة لضمان تقديم هؤلاء الأشخاص إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على الالتزام المترتب على حكومة السودان بالتعاون مع المحكمة بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

وتمثل الدول الأطراف الـ ١٠٥ في نظام روما الأساسي والحالات الأربع المعروضة على المحكمة انجازات هامة للمحكمة الفتية. وفي هذا السياق، نود أن نركز على ثلاثة تطورات هامة فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالاستعدادات لمحاكمة السيد لوبانغا دييلو جارية على قدم وساق، إذ حضر جلسات المحكمة أربعة ضحايا عن طريق ممثليهم القانونيين. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ محكمة دولية يمارس فيها الضحايا الحق في حضور جلسات المحكمة دون دعوتهم كشهود. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بإلقاء القبض على جيرمين كاتانغا ووضعه في عهدة المحكمة الجنائية الدولية في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

ويذكر الاتحاد الأوروبي ببيان الأمين العام بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لإنشاء المحكمة، الذي قال فيه إن المحكمة الجنائية الدولية أثبتت نفسها بالفعل كركن أساسي للنظام الدولي للعدالة الجنائية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتعاون المحكمة المتزايد مع المحاكم الدولية والمختلطة الأخرى، ولا سيما المحكمة الخاصة لسيراليون.

إننا جميعا متفقون على أن المحكمة اتخذت خطواتها الرصينة الأولى وأن التقرير يبيّن انجازاتها. بيد أن المحكمة تعتمد اعتمادا كبيرا على التعاون والمساعدة الفعّالين من الدول، وكذلك على الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

وبما أن المحكمة الجنائية الدولية لا تملك أجهزة تنفيذية، فإن هناك حاجة إلى المساعدة بوجه خاص على إلقاء القبض على المشتبه بهم وتوفير الأدلة ونقل الشهود إلى أماكن أخرى وحماية الضحايا وتنفيذ الأحكام. ونشدد على أهمية تعاون الدول الأطراف والدول غير الأطراف مع المحكمة، بشكل عام وخاص على حد سواء، وتحديدا فيما يتعلق بتنفيذ أوامر القبض.

وعلاوة على ذلك، يقدّر الاتحاد الأوروبي التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة. فالمنظمة الدولية شريك هام للمحكمة في الميدان، حيث أنها يمكن أن تستطيع توفير الأدلة أو الدعم اللوجستي للمحكمة. ويدعو الاتحاد الأوروبي الأمين العام إلى جعل هذا الدعم ملموسا بصورة أكبر على أرض الواقع.

والاتحاد الأوروبي والمحكمة الجنائية الدولية أبرما اتفاقا بشأن التعاون والمساعدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ويشجع الاتحاد الأوروبي المنظمات المعنية الأخرى، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، على إضفاء الطابع الرسمي على تعاونها مع المحكمة.

والاتحاد الأوروبي داعية فعال ونشط من الدعاة لعالمية المحكمة، وهو مدافع مخلص عن سلامة نظام روما الأساسي. ويكرر الاتحاد من جديد مناشدته من أجل التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وكذلك الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة وحصاناتها. ويذكر الاتحاد الأوروبي بموقفه المشترك وخطة العمل الخاصة به لدعم المحكمة، وكذلك بالطائفة الواسعة من الصكوك المتاحة لها لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وسلامته.

كما يرحب الاتحاد الأوروبي بجهود المحكمة الجنائية الدولية المكثفة المتعلقة بأنشطة التوعية التي تضطلع بها في الميدان. إن الوصول إلى المجتمعات والأشخاص المتضررين من الجريمة أمر أساسي للتنفيذ الناجح للولاية الموسعة للمحكمة. وفي ذلك الصدد، تكتسب أنشطة المحكمة أهمية خاصة، حين تصل إلى الضحايا الذين لديهم دور فريد في إطار نظام روما الأساسي.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر ليختنشتاين على تنظيم اجتماعات ما بين الدورات للفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، التي عُقدت في برينستون. وقد أثبتت تلك الاجتماعات أنها مواتية تماما لإعداد الأحكام المتعلقة بجريمة العدوان، التي يهتم بتحديدها أعضاء الأمم المتحدة بأكملهم. والاتحاد الأوروبي ملتزم بالمساهمة في إنجاز العمل المتعلق بجريمة العدوان، وسيدعم الحلول التي تنسجم مع نص وروح نظام روما الأساسي وميثاق الأمم المتحدة.

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد مجددا أن التعاون والمساعدة منّا جميعا، الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، سيظلان ضروريين إذا أُريد للمحكمة أن تنفذ أنشطتها بنجاح.

السيد سيلي (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية): إنه من دواعي الشرف والاعتزاز لترينيداد وتوباغو أن تتكلم باسم أعضاء الجماعة الكاريبية، وهي دول أطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، عن تقرير هذه المحكمة، الوارد في الوثيقة A/62/314.

إن ذلك التقرير الذي صدر وفق المادة ٦ من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، يقدم معلومات هامة بشأن الأنشطة التي نفذتها المحكمة في السنة الماضية، أثناء سعيها إلى تنفيذ ولايتها وفقا لأحكام نظام روما الأساسي. وإننا ننوه بدورها، بوصفها المحكمة الدولية الدائمة الوحيدة، المكلَّفة بمسؤولية محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي، وهي بالتحديد الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية و- جرائم العدوان، حين يتم اعتماد تحديد تلك الجرائم نهائيا، عملا بالمادتين ١٢١ و ١٢٣ من نظام روما الأساسي.

في ١ تموز/يوليه من هذه السنة، أحيينا الذكرى السنوية الخامسة لسريان مفعول نظام روما الأساسي. وفي فترة قصيرة مدتها خمس سنوات، أحرزت المحكمة تقدما كبيرا في وضع النظام اللازم موضع التطبيق، لإجراء محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم تقع ضمن إطار السلطة القضائية للمحكمة، لتضمن بذلك تحقيق العدالة للبائسين من ضحايا الجرائم الخطيرة، بدون المساس بحقوق المتهمين.

وفي ذلك الصدد، فإن الدول الأطراف في الجماعة الكاريبية تلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرزته المحكمة في آذار/مارس ٢٠٠٧، بتأكيد الاتهامات في قضية توماس لوبانغا ديلو، المتعلقة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتحضيرات للبدء بمحاكمته. ويسر الجماعة الكاريبية أيضا أنها علمت بإلقاء القبض على جيرمين كاتنغا وتسليمه في وقت سابق من هذا الشهر، والبدء الفوري بإجراءات ما قبل المحاكمة في قضيته.

لكننا قلقون بسبب عدم إلقاء القبض حتى الآن على المتهمين بارتكاب جرائم في منطقة دارفور في السودان، وفي أوغندا أيضا، على الرغم من إصدار مذكرات اعتقال بحق أولئك الأفراد. ونشعر بالارتياح إزاء إجراء المدعي العام تحقيقات كافية في هذه القضايا، ونود أن نكرر دعواتنا السابقة إلى سلطات الدول الأعضاء المعنية والكيانات الأخرى لكي تتعاون مع المحكمة على تنفيذ مذكرات الاعتقال وتسليم الأشخاص المتهمين للمثول أمام المحكمة.

إن الدول الأطراف في الجماعة الكاريبية تدرك وتؤكد أهمية التعاون بين القضاء الوطني والقضاء الجنائي الدولي. ومذكرة التفاهم التي أبرمت مؤخرا والتي تنظم إنشاء المحكمة وسير عملها في أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى مثال على ذلك.

لكن السلطة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية مكمّلة لسلطة المحاكم القطرية. وهذا المبدأ المنصوص عليه في المادة ١ من نظام روما الأساسي، دليل واضح على أن معدّي ذلك النظام كانوا يدركون الحق السيادي للدول الأعضاء في محاكمة مواطنيها المتهمين بارتكاب جرائم تقع في إطار سلطة نظام روما الأساسي.

وبالمقابل، نحن ندرك أيضا أن على الدول الأعضاء واجبا قانونيا يقضي بتعاونها مع المحكمة في عدة مجالات، بما فيها من خلال تنفيذ مذكرات الاعتقال، وتسليم الأشخاص المتهمين، ونقل السجناء، وتنفيذ الأحكام وحماية الشهود وإعادة توطينهم. وفي ذلك الصدد، نطالب جميع الدول الأطراف، التي لم تسنّ بعد تشريعات شاملة، لتضفي صفة قانونية محلية على واجباتها القانونية الملزمة، في إطار نظام روما الأساسي، بأن تفعل ذلك. إن سنّ تنفيذ التشريع لن يضمن امتلاك الدول الأعضاء الأساس القانوني لمحاكمة أولئك المتهمين بارتكاب الجرائم محليا فحسب، بما ينسجم مع المبدأ المعروف على نطاق واسع، وهو قانون ”لا جريمة ولا عقاب إلا بموجب القانون“، بل سيسهم أيضا في إزالة أي تحديات محتملة للسلطة القضائية للمحكمة، في الحالات التي تحيل فيها دولة عضو مسألة ما إلى المحكمة. كما أننا نطالب الدول الأطراف وغيرها، بالتصديق في أسرع وقت ممكن، على الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، لكي تتمكن من أداء عملها في إطار السلطات القضائية لتلك الدول بطريقة خالية من القيود.

وقد شجعنا الخطوات التي اتخذتها المحكمة للالتقاء بعدة أفراد، ومنظمات وجماعات، بما في ذلك ممثلو الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية، في سياق اتفاق العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والاتحاد الأفريقي. يضاف إلى ذلك، ترحيبنا، مع التقدير، بتوقيع اتفاق المقرّ بين المحكمة الجنائية الدولية ومملكة هولندا، الذي يحدد العلاقة بين المحكمة والدولة المضيفة.

وأظهرت المحكمة طوال السنة الماضية تصميما عظيما على أن تصبح مؤسسة قضائية عالمية حقا. وبالإضافة إلى استقبالها خمس دول أطراف جديدة – بينها سانت كيتس ونيفيس، من منطقة الجماعة الكاريبية – ركّزت المحكمة على برنامج توعية معزز. وقد أدى ذلك إلى زيادة الوعي بالدور المحكمة، ولاسيما في بلدان الحالة، مما يخفف أي سوء فهم يتعلق بعملياتها، فيما هي تعزز مشروعيتها أيضا.

وتأمل ديباجة نظام روما الأساسي في التعاون بين المحكمة والأمم المتحدة، مع إقرارها باستقلالية المحكمة. وبالتالي، فإننا نلاحظ بالرضا الاتصالات التي جرت بين مسؤولي كلتا المؤسستين أثناء السنة الماضية، بشأن مسائل وثيقة الصلة ببرامج عمل كل منهما. وقد ترسّخت أيضا الثقة الدولية بعمل المحكمة لدى إبرام مذكرة التفاهم بينها وبين المحكمة الخاصة بسيراليون. وبتقديم المحكمة المساعدة

لإجراء محاكمة شارلي تايلور، أثبتت التزامها بالمساهمة في مكافحة الإفلات من العقاب في أي جزء من العالم.

إن الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية ستُعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ونأمل لحضور جمعية الدول الأعضاء، أثناء تلك الدورة، أن يتجاوز الحضور في جميع الدورات السابقة، لأن جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٠٥، وجميع الدول الموقّعة والدول المراقبة ممثَّلة لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وستكون هذه لحظة سانحة لمواصلة الجهود الرامية إلى عولمة نظام روما الأساسي.

ومن بين البنود المدرجة في جدول أعمال تلك الدورة لجمعية الدول الأطراف، انتخاب قضاة لملء الشواغر القضائية الناجمة عن تقاعد ثلاثة قضاة، بينهم القاضي هدسون فيليبس، من ترينيداد وتوباغو. وقد أعلنت حكومتها، وأيدتها الجماعة الكاريبية، ترشيح قاضي الاستئناف المتقاعد جان بيرمناند، وهو شخص ذو مكانة أخلاقية مرموقة، وقاض متميز ذو كفاءة في القانون الجنائي وإجراءاته، لملء إحدى تلك الشواغر الثلاث.

وختاما، ترى الدول الأطراف في الجماعة الكاريبية أن المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة قضائية دولية يمكن للمجتمع الدولي أن يكون فخورا بها عن حق. وستواصل هذه الدول دعمها الذي لا يتزعزع للمحكمة الجنائية الدولية، وستشجع دولاً أخرى بما فيها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، على الانضمام لنظام روما الأساسي لأننا مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأننا لن نتمكن من وضع نهاية لثقافة إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة التي تقلق المجتمع الدولي من العقاب، ولن نتمكن من تحقيق السلام والاستقرار في البلدان التي ارتكبت فيها هذه الجرائم الشنيعة إلا من خلال العمل الفعال لمؤسسة من هذا القبيل.

السيد فان بوهيمين (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا. ونود أن نشكر القاضي فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على عرضه الإيجابي والمباشر للتقرير عن أعمال المحكمة وحالتها.

لقد حققت المحكمة الجنائية الدولية تقدماً كبيراً منذ إنشائها قبل مجرد خمس سنوات. حيث توجد الآن ١٠٥ دول أطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويحقق مكتب الادعاء العام حالياً في أربع جرائم. وصدرت أوامر اعتقال ضد متهمين بارتكاب جرائم في ثلاث منها. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، أكدت المحكمة تهم جرائم الحرب الموجهة لتوماس لوبانغا ديلو، وهو قائد سابق لميليشيا كونغولية. وننتظر محاكمته التي ستبدأ في مطلع عام ٢٠٠٨، وستكون أول محاكمة على الإطلاق أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وترحب الدول الثلاث بالإجراء الأخير التي اتخذته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتسليم جيرمان كاتانغا إلى المحكمة. ويقدم هذا التسليم مثالاً جيد التوقيت للنتائج التي يمكن تحقيقها بتعاون البلد الذي تكون فيه الحالة.

إلا أن الدول الثلاث تسلّم بأن المحكمة الجنائية الدولية لا تزال تواجه تحديات كبيرة. وقد يكون منشأ أهم هذه التحديات اعتماد المحكمة اعتماداً كبيراً على دعم ومساعدة الدول، وفي بعض الأحيان، على مساعدة من المنظمات الدولية وجهات أخرى، للنهوض بولايتها بمقتضى أحكام نظام روما الأساسي. ويتضح هذا بجلاء من الحالة الراهنة، حيث تنتظر التنفيذ ستة أوامر اعتقال تتعلق بالتحقيقات في دارفور وأوغندا. ولن تنجح المحكمة الجنائية الدولية إلا إذا اعتقد مرتكبو هذه الجرائم أن لديها السلطة لاتخاذ إجراء ضدهم. وهذا يقتضي تعاون جميع الدول لتنفيذ

أوامر الاعتقال وتقديم المساعدة في التحقيقات الجارية الأخرى.

وتدعو الدول الثلاث، كندا واستراليا ونيوزيلندا، حكومة السودان وحكومة أوغندا إلى القيام بدورهما في عمل المحكمة لوضع نهاية لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم الدولية من العقاب. وعلى وجه الخصوص، نحث حكومة السودان على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإلقاء القبض على وزير الدولة للشؤون الإنسانية، أحمد هارون، وقائد المليشيا علي كوشايب، وتسليمهما إلى المحكمة لمحاكمتهما. وتنفيذ أوامر الاعتقال هذه سيظهر الاحترام لا لسيادة القانون فحسب، بل أيضاً سيظهر الدعم للعدالة الجنائية الدولية بصورة عامة.

وترى الدول الثلاث أن تقديم الدعم إلى المحكمة والتعاون معها حاسمان لنجاحها، وإن كان هذا الدعم قد يتخذ أشكالاً مختلفة عديدة. فعلى سبيل المثال، وقعت نيوزيلندا مؤخراً اتفاقاً مع المحكمة لتوفير تعاون محدد. ونشجع جميع الدول الأطراف على النظر في التدابير العملية التي تستطيع اتخاذها لدعم عمل المحكمة.

وقد واصلت المحكمة الجنائية الدولية تطوير علاقات تعاون مع عدد من المحاكم الدولية. ويوجد تعاون فريد وعلى مستوى غير مسبوق بين المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون. ونرحب بالمساعدة التي تقدمها المحكمة الجنائية الدولية إلى هذه المحكمة الخاصة في محاكمة شارلز تايلور. ونرى أن هذا يساعد على تحقيق الهدف الأعم المتمثل في مكافحة إفلات الجناة من العقاب، وهو الأساس الذي أنشئت على أساسه المحكمة الجنائية الدولية.

كما أن المصادقة العالمية على نظام روما الأساسي حاسمة لنجاح المحكمة الجنائية الدولية. ولكي نضمن حرمان مرتكبي أفظع الجرائم في العالم من الحصول على ملاذ آمن، يجب أن نضاعف جهودنا الجماعية لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي. وفي ذلك الصدد، رحبت كندا وأستراليا ونيوزيلندا، في الاجتماعات التي عقدتها جمعية الدول الأطراف في العام الماضي، باعتماد خطة العمل لتحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً. ومنذ ذلك الوقت، رحبنا أيضاً باليابان كطرف في نظام روما الأساسي. ونأمل أن يشجع انضمام اليابان دولاً أخرى على الانضمام، لا سيما الدول الآسيوية.

وقد واصلت الدول الثلاث بذل جهودها على الصعيد الإقليمي لتشجيع مزيد من عمليات التصديق. فعلى سبيل المثال، اغتنمت أستراليا في الآونة الأخيرة الفرصة التي أتاحتها زيارة مدعي عام المحكمة لأستراليا في آب/أغسطس، لعقد ندوة إقليمية حضرها ٧٠ مسؤولاً من البلدان الآسيوية الواقعة في المحيط الهادئ، بمن فيهم وزراء ومسؤولون حكوميون يشغلون مناصب عليا، لتشجيع الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قدمت الحملة الكندية بشأن المحكمة الجنائية الدولية والمساءلة، بتمويل من وزارة الخارجية والتجارة الدولية الكندية، أكثر من ٤,٣ مليون دولار لدعم مناسبات ومشاريع تروج للتصديق على نظام روما الأساسي وتنفيذه، ومساعدة المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية الأخرى على العمل بفعالية، وتوفير التثقيف والإعلام فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الدولية الأخرى.

وستواصل الدول الثلاث تقديم دعمها القوي الذي لا يتزعزع للمحكمة الجنائية الدولية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تفعل الشيء نفسه.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، السيد فيليب كيرش، على عرضه اليوم تقرير المحكمة الجنائية الدولية أمام الجمعية العامة.

لقد ظلت المحكمة تحرز تقدماً هاماً في عملياتها وأعمالها القضائية. ويتضح هذا، على وجه الخصوص، من الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونلاحظ بارتياح استسلام شخص ثانٍ صدرت ضده مؤخراً لائحة اتهام في هذه الحالة، مما سيعطي المحكمة فرصة أخرى لإثبات عملها الممتاز.

ونشيد بجميع أجهزة المحكمة على مهنيتها العالية وعملها المستقل والمحايد على مدى العام الماضي. وفي الحقيقة، لا يراودنا أي شك في أن المحكمة تعمل على النحو الذي توخاه الذين صاغوا نظامها الأساسي، وأن لأنشطتها في لاهاي وفي الميدان تأثيراً واضحاً على الحالات قيد النظر، ولها أيضاً تأثير وقائي بصورة عامة.

ولا تزال المحكمة، كما جاء في تقريرها، تُعوّل وتعتمد على تعاون الدول والمنظمات الدولية في الجانب التنفيذي من أعمالها، لا سيما عمليات الاعتقال والاستسلام. ونلاحظ بقلق عميق أنه لا تزال توجد حالياً ستة أوامر اعتقال تنتظر التنفيذ. وبالنسبة إلى بعض هذه الأوامر، مضى عليها أكثر من سنتين. وهذا وضع غير مقبول. وندعو جميع الدول، الأطراف وغير الأطراف على حد سواء، وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل مجلس الأمن، إلى النظر في العواقب المترتبة على عدم اتخاذ إجراء ما في هذا الوقت. فالالتزام بإنهاء إفلات مرتكبي أسوأ الجرائم من العقاب مهم اليوم كما كان مهماً وقت اعتماد نظام روما الأساسي.

وفي روما، بعثنا بإشارة واضحة إلى الذين ارتكبوا في الماضي والذين قد يرتكبون في المستقبل جرائم من هذا القبيل بأن أعمالهم لن تمر بدون حساب. فضلاً عن ذلك، قدم النظام الأساسي إجابة قانونية حاسمة، لما يحلو للبعض أن يشير إليه على أنه معضلة ”السلام مقابل العدالة“، على شكل التزام قانوني بالتعاون مع المحكمة، خاصة فيما يتعلق بالاعتقال والاستسلام. وهذا الالتزام غير قابل للتفاوض ويجب أن ينفذ بالكامل.

أما بالنسبة إلى الأمم المتحدة، فإن التعاون مطلوب على المستوى الفني كما نظمه اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك على المستوى السياسي. ويضطلع مجلس الأمن بدور كبير الأهمية في هذا الشأن. ويتوخى نظام روما الأساسي واتفاق العلاقة كلاهما إقامة علاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة تعود بالفائدة على كل منهما، وتبين طبيعة المحكمة كمؤسسة تعزز العدالة وتقيمها، على أساس مبدأ التكامل، ومن ثم تسهم في تحقيق السلام والأمن.

ولقد ظلت ليختنشتاين دائما تدعم بقوة المحكمة الجنائية الدولية، وما زالت تدعمها، في الوقت الذي بدأت فيه المحكمة تترك بصماتها المميزة على منظومة المؤسسات الدولية. ونرحب باليابان بصفتها الدولة الطرف الخامسة بعد المائة في نظام روما الأساسي؛ ونطلب إلى الدول الأخرى التي لم تصدق بعد على النظام الأساسي أن تنظر في عمل ذلك في المستقبل القريب. ونحترم تمام الاحترام النهج الذي تتبعه بعض الدول التي تواصل تقييم مزايا التصديق أو الانضمام وما يرتبط بهما من صعوبات، ونشجعها على الدخول في حوار مع المحكمة والدول الأطراف الأخرى بغية النظر في أي شواغل تساورها. وبينما سيستمر عدد الدول الأطراف في الارتفاع، يمكننا أن نقول الآن بوضوح أن نفاذ النظام الأساسي أدى إلى تحول نموذجي لا رجعة فيه نحو سيادة القانون.

ونتطلع إلى الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، التي ستعقد هنا في المقر في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٧، ونأمل أن تغتنم الدول جميعها هذه الفرصة للمشاركة بنشاط كأعضاء أو مراقبين. وفي هذا الصدد، سنؤكد بقوة من جديد على الأعمال المتعلقة بتعريف جريمة العدوان. وقد نظمت بعثتنا في نيويورك، للمرة الرابعة في جامعة برينستون في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اجتماعاً فيما بين الدورات عن جريمة العدوان، أحرز فيه المزيد من التقدم في هذه المسألة الهامة. ونتطلع إلى مواصلة هذا الحوار البناء فيما بين الدول الأطراف، فضلاً عن الأطراف من غير الدول، ونحن نقترب من مؤتمر الاستعراض.

السيدة نغوين تاي ثان ها (فيتنام) (تكلمت بالانكليزية): منذ خمسة أعوام بدأ نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكان ذلك حدثاً تاريخياً في تطوير القانون الجنائي الدولي. ويشكر وفدي اليوم القاضي فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، لعرضه تقرير المحكمة المقدم إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/62/314. ويتشاطر وفدي الرأي المعرب عنه في الفقرة ٤ من التقرير التي تنص على أنه

”بالمساعدة على وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم الدولية من العقاب، يكون الغرض من المحكمة هو الإسهام في منع هذه الجرائم، وفي صون السلم والأمن“.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بلغ عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ١٠٥ دولة، وهو رقم يبرهن على دعم الدول الأطراف في الأمم المتحدة القوي للمحكمة. وتؤكد أنشطة المحكمة الجنائية الدولية، كما يرد في التقرير، مرة أخرى رأي الأمين العام للأمم المتحدة القائل بأن المحكمة هي الجزء الرئيسي من نظام العدالة الجنائية الدولية. ولقد أحيلت إلى المحكمة حتى الآن أربع حالات. ويشهد العدد الضخم من الرسائل المتعلقة بالجرائم المزعومة التي ترد إلى المحكمة أيضا على زيادة هيبتها. ولا يزال تعزيز التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية، والأمم المتحدة، والدول، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني مستمرا.

ومع ملاحظة التقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية، يجدر التأكيد على أن اختصاص المحكمة لن يكتمل إلى أن يتسنى تعريف جريمة العدوان، وإدراجها في نظام روما الأساسي. وقد بذل الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان والتابع لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي جهوداً كبيرة لتعريف العمل الذي يشكل العدوان، وشروط ممارسة المحكمة للاختصاص بشأن هذه الجريمة. ومن المتوقع أن تتيح الدورة السادسة لجمعية الدول الأطراف، التي ستعقد في نيويورك في أواخر هذا الشهر، فرصة أخرى لإجراء مناقشات مثمرة لهذا الجزء الهام الذي لم يتم البت فيه بعد من اختصاص المحكمة.

وما فتئت فييت نام تتابع تطور المحكمة الجنائية الدولية باهتمام شديد. ولقد أعلنا عدة مرات عن تأييدنا لإيجاد محكمة جنائية دولية مستقلة وموضوعية، تكمل النظم القضائية الوطنية وتعمل وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. والواقع أن السلطات المختصة في فييت نام تدرس الآن بجدية إمكانية الانضمام إلى نظام روما الأساسي. ونحن نهتم اهتماماً كبيراً وبصفة خاصة بأعمال الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، ونؤيد قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩)، المتخذ في دورتها التاسعة والعشرين، كدليل هام للأعمال الموضوعية للفريق.

السيد موريه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا أولا أن تعرب عن امتنانها للرئيس فيليب كيرش لعرضه التقرير السنوي الثالث للمحكمة الجنائية الدولية (A/62/314)، الذي يغطي التطورات الرئيسية في أنشطة

المحكمة والتعاون بين المحكمة والأمم المتحدة. وتود سويسرا أيضاً أن تعرب عن تقديرها للمسؤولين في المحكمة وموظفيها للأعمال الرائعة التي قاموا بها في الاضطلاع بالمهمة الضخمة المناطة بهم.

وترحب سويسرا بالتعاون البناء بين المحكمة ومختلف مكاتب الأمم المتحدة، والدعم المؤسسي الذي تقدمه المحكمة للمحكمة الخاصة لسيراليون باستضافة الإجراءات القانونية المتعلقة بقضية تشارلس تايلور. وترحب سويسرا أيضاً بالدعم المقدم إلى المحكمة من عدد من الدول، ولا سيما الترتيبات الثنائية المبرمة مع المحكمة بشأن مسائل معينة تتعلق بالتعاون.

وتضطلع المحكمة الآن، كما هو وارد في التقرير، بمهامها بنشاط، وقد أحيلت إليها حتى الآن أربع حالات. وترحب سويسرا بالتقدم الهام المحرز في عام ٢٠٠٧ – وهو إحالة أول قضية ''المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو''، إلى مرحلة المحاكمة، وقيام جمهورية الكونغو الديمقراطية بنقل جرمين كاتانغا إلى لاهاي. ويؤكد بدء المحكمة، بعد فترة قصيرة من الوقت، لعمليات التحقيق والإجراءات القانونية في أربع حالات، في حد ذاته، أن إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة كان تطوراً في القانون الدولي تدعو الحاجة الماسة إليه. ولقد عملت الدول، فضلاً عن الأمم المتحدة في مجموعها، بجد واجتهاد للتوصل إلى اتفاق بشأن النظام الأساسي للمحكمة، وتحقيق إنشائها. ولقد قطعت المحكمة بالفعل شوطاً طويلاً بعد خمس سنوات من إنشائها. إلا أنه ينبغي ألا يحدث أي توان في الجهود التي تبذلها الدول والأمم المتحدة لدعم أعمال المحكمة وتعزيزها. ويجب، على النقيض من ذلك، أن يسعى المجتمع الدولي وفرادى الدول، أكثر من أي وقت مضى، إلى مواصلة هذه الجهود.

وتود سويسرا أن تؤكد على الآثار الإيجابية لأنشطة المحكمة في الميدان. ويتعلق أحد الأمثلة البارزة بالتطورات الحاصلة في شمال أوغندا. فبعد أن أصدرت المحكمة أوامر الاعتقال، تحسنت الحالة الإنسانية هناك تحسناً كبيراً، وأصبحت مفاوضات السلام ممكنة.

إن سويسرا مقتنعة بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن دائمان في جميع أنحاء العالم بدون عدالة دولية. ويعلق المجتمع الدولي آمالا كبيرة جدا على المحكمة. وفي الواقع، يُتوقع من المحكمة أن تضطلع بدور محوري في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة – وهما عنصران حاسمان في التوصل إلى سلام وأمن دائمين، لا سيما في حالات ما بعد الصراع. وهذه مهمة حيوية.

لقد مُنحت المحكمة الجنائية الدولية، من خلال نظام روما الأساسي، السلطة القضائية والأدوات القانونية اللازمة لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب أفظع الجرائم في القضايا التي تكون فيها الدول ذات الولاية القضائية على هذه الجرائم غير راغبة في إكمال هذه الإجراءات بأنفسها، أو غير قادرة على ذلك.

والمحكمة لا تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ ولايتها في هذه المرحلة، على الرغم من بعض المتأخرات الباقية. ولكن ما تفتقر إليه المحكمة هي أدوات الإنفاذ اللازمة لإنجاز مهامها. وبالتالي، فإن المحكمة تعتمد كثيرا على دعم وتعاون الدول. وكما أكد الرئيس كيرش في تقريره وهو محق، فإن الدول هي دعامة إنفاذ نظام العدالة الجنائية الدولية.

وتود سويسرا أن تؤكد أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به الدول في دعم المحكمة الجنائية الدولية والتعاون معها. وبموجب نظام روما الأساسي وتمشيا مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة على صعيد صون السلم والأمن الدوليين، تقع على عاتق الدول مسؤولية دعم المحكمة والتعاون معها بالكامل.

وتؤمن سويسرا إيمانا راسخا بأن العلاقة بين الدول والمحكمة تقوم على أساس المعاملة بالمثل. فالدول لا تعلق آمالا كبيرة على المحكمة فحسب، بل المحكمة أيضا تعلق آمالا كبيرة على الدول. ولن تتمكن المحكمة من تحقيق هذه الآمال وتنفيذ ولايتها إلا إذا قدمت لها الدول دعمها الكامل.

وتود سويسرا أيضا التذكير بأن التعاون الكامل مع المحكمة يجب أن يتوافر في كل المراحل، سواء خلال فترة التحقيق أو عند إنفاذ قرارات المحكمة، وخاصة إنفاذ أوامر الاعتقال. علاوة على ذلك، التعاون ليس مطلوبا من الدول المعنية مباشرة بالقضايا قيد نظر المحكمة ولكن أيضا من الدول الأخرى. وفي الواقع، وكما تم التأكيد عليه في التقرير السنوي الثالث، التحقيق في القضايا التي تُحال إلى المحكمة قد شمل أنشطة تمت في أراضي الدول الأربع المعنية وفي أكثر من ٢٥ بلدا آخر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولذا من الأهمية أن تتعاون جميع الدول مع المحكمة، وليس مجرد الدول المعنية مباشرة بالقضايا المعروضة على المحكمة. وفي هذا الصدد، التعاون الذي تقدمه أطراف من غير الدول ليس أمرا ينص عليه النظام الأساسي فحسب، بل هو أيضا موضع ترحيب خاص.

وأخيرا، تتفق سويسرا تماما مع وجهة نظر التقرير التي تقول ”تتداخل الأهداف التي تنشدها الدول الأعضاء في نظام روما الأساسي من إنشاء المحكمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها“ (A/62/314، الفقرة ٤). وتؤيد هذه الرسالة الفكرة القائلة إن نظام روما الأساسي ينبغي أن يكون على نطاق عالمي. لذلك تهيب سويسرا بجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

السيد مانويل بيريز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يدعم بلدي وسيظل يدعم إنشاء محكمة جنائية دولية محايدة وغير انتقائية وفعالة وعادلة، وأن تكمل نظم العدالة الوطنية وتكون حقا مستقلة، وبالتالي تكون متحررة من التبعية للمصالح السياسية التي يمكن أن تشوه جوهرها.

إن افتقار المحكمة الجنائية الدولية إلى الاستقلالية هو مصدر قلق، بالنظر إلى الطريقة التي تم بها تحديد علاقاتها مع مجلس الأمن. فالمادة ١٦ من نظام روما الأساسي يمنح المجلس سلطة تعليق التحقيقات التي قامت بها المحكمة أو الاتهامات التي وجهتها، والمادة ٥ من النص نفسه توحي بأنها تنظم في المستقبل الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية على أساس إقرار من مجلس الأمن بأن دولة ما قد ارتكبت عملا عدوانيا. وهذان العنصران يشككان في الكفاءة والاستقلالية الحقيقيتين للمحكمة في عملها.

كما أن ما يثير القلق هو الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة وتهدف إلى توقيع اتفاقات حصانة ثنائية لإعفاء مواطنيها من السلطة القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. فمثل هذه الاتفاقات لا تمنع تسليم عدد كبير من الأشخاص إلى المحكمة الجنائية الدولية فحسب، بمن فيهم مسؤولون حكوميون وعسكريون من الولايات المتحدة ومواطنوها بصفة عامة، بل هي لا تشمل التزام ذلك البلد بالتحقيق مع أولئك الأشخاص ومحاكمتهم. وتدين كوبا مثل هذه الإجراءات، التي من الواضح أنها تهدف إلى إضعاف كفاءة ومصداقية المحكمة الجنائية الدولية والتملص من نظام المسؤولية الجنائية الدولية لمواطنيها، وذلك في انتهاك علني لقواعد القانون الدولي.

ولقد شارك الوفد الكوبي باهتمام خاص في جميع مراحل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ويقر بأهمية نظام روما الأساسي للقانون الدولي. بيد أن التوقعات الأساسية التي تم تحديدها في بداية العملية، مثل وضع تعريف لجريمة العدوان، لم يتم تحقيقها بعد.

ونأمل من الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان، والمفتوحة عضويته أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة، أن يتمكن من القيام بعمله بصورة مرضية، وأن يضع تعريفا مقبولا على نطاق واسع لهذه الجريمة يمكن بموجبه محاكمة وإدانة مرتكبيها. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي لجمعية الدول الأطراف أن تتيح فرصا أكبر لعمل هذا الفريق، وأن تخصص له المزيد من الوقت في جدول أعمالها، وأن تعقد اجتماعات بين الدورات، حسبما تقتضي الضرورة.

مرة أخرى، لم يتمكن الوفد الكوبي من المشاركة في الاجتماع غير الرسمي للفريق العامل الخاص، الذي عُقد في برينستون، لأن سلطات الولايات المتحدة حرمت ممثلين كوبيين دون مبرر من تصريح السفر خارج دائرة الخمسة وعشرين ميلا، التي تبدأ من ميدان كولومبس، رغم أن طلب التصريح تم في غضون المهلة المحددة له. ويخضع المسؤولون في بعثة كوبا لدى الأمم المتحدة لهذا القيد التمييزي، الذي هو انتهاك لاتفاق المقر وقواعد القانون الدبلوماسي.

وبالنسبة إلى كوبا، البلد الصغير المحاصر اقتصاديا وماليا، الذي عانى من اعتداءات لا تُحصى من جانب أعظم دولة وُجدت على الإطلاق، من الصعب جدا أن يتخذ قرار الانضمام إلى نظام روما الأساسي دون أن يكون هناك تعريف واضح ودقيق لجريمة العدوان. ولقد اتخذنا وما زلنا نتخذ موقفا بناء إزاء إقامة نظام للعدالة الجنائية الدولية يكون حقا نزيها وفعالا ومستقلا ومكملا للسلطات القضائية الوطنية. وفي هذا الصدد، تابعنا باهتمام تطور وسير عمل هذه المؤسسة الجديدة، وذلك من خلال مشاركتنا بصفة مراقبين في اجتماعات جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، ضمن جملة أمور أخرى.

ويؤكد وفد بلادي مجددا عزمه على المساهمة في تنفيذ نظام للعدل الجنائي الدولي يتسم بالكفاءة الحقيقية، ووفقا لقواعد القانون الدولي، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة جويل (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): ترحب النرويج بالتقرير السنوي الثالث للمحكمة الجنائية الدولية (A/62/314)، وتود أن تشكر رئيس المحكمة القاضي فيليب كيرش على عرضه التقرير.

والنرويج من المؤيدين بقوة للمحكمة الجنائية الدولية، ويسرنا عظيم السرور أن نلمس التقدم الذي أحرزته في السنة الماضية. وفي هذه السنة، احتفلت المحكمة الجنائية الدولية بالذكرى الخامسة لدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ. وبدأت المحكمة بالفعل، على الرغم من حداثة عهدها، تدمج نفسها باطراد في النظم القانونية، والمؤسسات الدولية، والعلاقات الدولية.

وتتسم العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة بأهمية كبيرة. ويقتضي إنهاء مناخ الإفلات من العقاب تعاونا يتسم بالتصميم من جانب المتحادثين الذين يجعلون من السلام والعدالة والأمن على الصعيد الدولي أهدافا ومطامح مشتركة. وعلى الرغم من استقلالية المحكمة، فإنها تقيم صلات قانونية، وتاريخية، وتنفيذية قوية مع الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة تسعى إلى تعزيز السلام والعدالة على أساس حقوق الإنسان. وتلك أهداف متمايزة ولكنها وثيقة الترابط. وقد يكون من العسير تحقيقها في آن واحد، ولكن علينا أن نسعى إلى بلوغها. وفي السعي إلى تحقيق تلك الأهداف، تشكل المحكمة الجنائية الدولية أداة فعالة وهامة لإنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون.

ويمكن أن تقدم المحكمة الجنائية الدولية مرتكبي الفظائع الواسعة النطاق إلى المحاكمة، عندما تكون النظم الوطنية غير قادرة على أن تفعل ذلك أو غير راغبة فيه. ويوفر مبدأ التكامل شبكة أمان. ولهذا ينبغي ألا يقيم نجاح المحكمة مطلقا على أساس عدد القضايا التي نظرت فيها فحسب. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن مجرد وجود المحكمة

لـه أثـره علـى الـنظم الوطنيـة الموجهـة علـى نحـو متزايـد إلى الوقاية والمحاكمة.

ولهذا ينبغي أن يقاس نجاح نظام روما الأساسي على أساس النقص الإجمالي في الإفلات من العقاب على هذه الجرائم، وليس على أساس عدد المتهمين الذين يتم إحضارهم إلى لاهاي. وعلاوة على ذلك، فعندما تقوم السلطات الوطنية بالتحقيق، والمحاكمة، وإصدار الأحكام في قضايا تتعلق بالجرائم الدولية الجسيمة، يكون هذا في حد ذاته إعادة تأكيد للهدف الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهو: أن مرتكبي هذه الجرائم سيحاسبون عليها.

ويتجلى التفاعل بين المحكمة والأمم المتحدة في نظام روما الأساسي ذاته، وفي اتفاق العلاقة بين الطرفين. فديباجة نظام روما الأساسي تؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة أن تمتنع جميع الدول عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، أو بأي طريقة أخرى لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة. وتصبو المحكمة إلى التصرف وفقا لتلك المقاصد والمبادئ.

ويتضح هذا أيضا من الدور المناط بمجلس الأمن في النظام الأساسي. فالإحالة من مجلس الأمن هي إحدى آليات بدء عمل المحكمة الجنائية الدولية. وبوسع مجلس الأمن أيضا أن يرجئ التحقيقات أو المحاكمات في قرار يتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق.

ونرحب، مع عظيم الارتياح، بتعزيز العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة. ونحث جميع الدول والمنظمات الدولية على دعم المحكمة والأمم المتحدة في جهودهما لتحقيق أهدافهما المشتركة. والعدالة أيضا لبنة هامة من لبنات بناء السلام، ويجب على المجتمع الدولي ضمان أن يكون أساس السلام صلدا وأن يصمد لاختبار الزمن.

وترحب النرويج بالدعم الذي تقدمه المنظمة في تيسير عمل المحكمة الجنائية الدولية في الميدان. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة وفرت بموجب الترتيبات المحددة في اتفاق العلاقة، مرافق وخدمات للدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الدول الأطراف، المعقودة في المقر في بداية هذا العام. وستعقد الدورة السادسة أيضا في المقر، في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

وترحب النرويج بخطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه على نحو تام، وسنسهم بنشاط في تحقيق تنفيذه التام. ويسرنا أن نلاحظ أن ١٠٥ من الدول أصبحت الآن أطرافا في نظام روما الأساسي. وهذا أيضا انعكاس جغرافي للمناطق الممثلة في الجمعية العامة. ومن دواعي السرور العظيم أن نرحب، في ذلك الصدد، باليابان بصفتها الدولة التي انضمت مؤخرا جدا إلى قائمة الدول الأطراف. وتلك خطوة هامة نحو العالمية. وقد ظل عدد الدول الأطراف يتزايد عاما بعد عام، وتأمل النرويج أملا قويا أن تحظى المحكمة الجنائية الدولية بالانضمام العالمي في المستقبل.

وتعتمد المحكمة الجنائية الدولية على تعاون الدول الأطراف. ويجب أن تبذل جميع الدول الأطراف قصاراها كي تهيئ للمحكمة أفضل أحوال ممكنة للعمل. وتتوقع النرويج من الدول التي تضطلع بالتزامات بموجب النظام الأساسي، أو التي دخلت في اتفاقات تعاون مع المحكمة، أن تفي بالتزاماتها، وأن تبرهن على التزامها بالعدالة من حيث الواقع العملي. وتقع على عاتق تلك الدول المسؤولية عن الإعلان عن الطابع الحقيقي للمحكمة وأهميتها الحيوية في السعي إلى تحقيق العدالة.

ونلاحظ بقلق بالغ أن ستة أوامر اعتقال ما زالت معلقة: اثنان يتعلقان بالحالة في دارفور، وأربعة تتعلق بالحالة

في أوغندا. ونحث كل الدول المعنية على الوفاء بمسؤوليتها عن تنفيذ تلك الأوامر.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تقدم الأطراف من غير الدول دعمها إلى المحكمة. وسرنا أن نتلقى نبأ انضمام أوكرانيا إلى الاتفاق المتعلق بامتيازات وحصانات المحكمة الجنائية الدولية. وهي أول دولة غير طرف تفعل ذلك، ونشجع الدول الأخرى على أن تحذو نفس الحذو.

والتفاعل فيما بين مختلف المحاكم والهيئات التحكيمية في النظام الجنائي الدولي له أهمية في وضع فلسفة تشريع مستدامة. ولهذا، نرحب بمذكرة التفاهم بين المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون. فالمحكمة الجنائية الدولية تقدم الآن المساعدة لتمكين المحكمة الخاصة لسيراليون من إجراء محاكمة تشارلس تايلور في لاهاي. ونود أيضا أن نوجه الانتباه، على وجه التخصيص، إلى مشروع الأدوات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية. وهذه الأداة العملية والتحليلية، التي هي قيد التطوير المستمر، تمولها الحكومة النرويجية ضمن جهات أخرى. والهدف من ورائها هو ترشيد الطريقة التي يعمل بها عدد من المؤسسات والأفراد فيما يتصل بالجرائم الدولية. ويتمثل الهدف في زيادة جودة سير هذه الأعمال، وزيادة إمكانية الوصول العام إلى معلومات دقيقة عن القانون الجنائي الدولي.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد التزام النرويج الراسخ والطويل الأجل بحياد نظام روما الأساسي وبالأداء الفعال الموثوق للمحكمة الجنائية الدولية. ونرى أنه ينبغي أن تحظى المحكمة بأوسع دعم ممكن من جميع الدول. ونرى أيضا أن المصالح الطويلة الأجل لجميع الدول، بغض النظر عن الحجم أو المنطقة أو الاتجاه السياسي، تخدمها تقوية سيادة القانون وتعزيز العدالة. وكلنا نتشاطر القيم العالمية المتصلة بحماية كرامة الإنسان. وتتعزز هذه الحماية عن طريق الأعمال المتضافرة الرامية إلى قمع أخطر الجرائم التي تمس المجتمع الدولي بأسره.

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر القاضي فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية على العرض الشامل التفصيلي لتقريره السنوي عن أعمال المحكمة (A/62/314).

لقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لا لكي تكون أداة فعالة لكفالة معاقبة مرتكبي أخطر الجرائم فحسب، وإنما أيضا لكي تكون عنصرا للمنع والردع فيما يتعلق بارتكاب هذه الفظائع. وبالمثل، توفر المساعدة المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية إلى المحكمة الخاصة ليوغوسلافيا في محاكمة تشارلس تايلور، الرئيس السابق لليبريا، مثالا على إسهام المحكمة الكبير في إقامة نظام أوسع لتعزيز العدالة الجنائية الدولية، ونظام دولي تعلو فيه سيادة القانون فوق كل شئ.

وكان التقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية في الفترة التي شملها التقرير هاما فيما يتعلق بكل من التحقيقات والإجراءات القضائية. وبصفة خاصة، نسلط الضوء على تسليم جيرمان كاتانغا نفسه للمحكمة، حيث سيحاكم على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي يُدعى ارتكابه لها. وننوه بالتعاون الذي تبديه جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا السياق، وبقرار المدعي العام فتح باب التحقيق في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما قال رئيس المحكمة، لكي تنفذ المحكمة الجنائية الدولية ولايتها، يجب أن تلقى الدعم والتعاون من الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وذلك في جملة مصادر أخرى للدعم. ولذلك فإن بيرو تحث جميع الدول على التعاون حتى يتم تنفيذ أوامر القبض التي أصدرتها المحكمة. ونرى أيضا أن تقدم الأمم المتحدة، بما فيها مجلس

الأمن، المساعدة في هذا الصدد ضمن إطار التعاون القانوني القائم.

وفي هذا الصدد، نأسف لعدم اعتقال أي من أعضاء جيش الرب للمقاومة الذين صدرت أوامر بالقبض عليهم حتى الآن. ونظرا لأن مجلس الأمن أحال الحالة في دارفور أيضا إلى المحكمة في عام ٢٠٠٥، بموجب قراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، فثمة التزام قانوني بالتعاون مع المحكمة استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا السبب نرجو أن تنفذ أوامر القبض المذكورة على وجه السرعة. ويجب على مجلس الأمن من جانبه أن يحافظ على أهمية قراراته بضمان الامتثال لها.

ونعرب عن سرورنا للخطوات المتخذة لتعزيز التعاون الدولي، خاصة مع الأمم المتحدة، وفوق كل شيء بشأن تيسير أنشطة المحكمة في الميدان، وهذا مجال يتسم بحساسية خاصة وتنشأ فيه تحديات هائلة. وسلامة موظفي المحكمة والشهود والضحايا مثار للقلق الدائم. ونحث جميع المنظمات الدولية الموجودة في الميدان على ضم جهودها إلى جهود المحكمة.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أن بيرو تؤيد بقوة مكافحة الإفلات من العقاب. ومن ثم نؤكد مجددا الآن التزامنا بالمساهمة حتى يتسنى للمحكمة الجنائية الدولية الاضطلاع بولايتها بكفاءة والعمل على سلامة نظامها الأساسي.

السيد كانو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): نبدي الملاحظات التالية من منظور وطني، تشكل من خلال الخبرة التي اكتسبناها خلال عمليات إحدى المحاكم الجنائية الدولية في إقليمنا، وأعني بها المحكمة الخاصة لسيراليون.

وقبل أن أفعل ذلك، نود أن نعرب عن ترحيبنا الحار بالدول التي انضمت إلى نظام روما الأساسي منذ تقديم تقرير المحكمة الجنائية الدولية إلى هذه الهيئة في العام الماضي. ولا تزال العالمية هي الهدف الحاسم إذا أردنا أن نرى المحكمة الجنائية الدولية تحقق إمكانياتها الكاملة بوصفها من الجهات الفاعلة الرئيسية في الحرب على الإفلات من العقاب في أنحاء العالم وبوصفها عنصرا هاما وضروريا من عناصر السلام الدائم. ونتطلع إلى الترحيب بمزيد من الدول الأطراف الجديدة في المستقبل، ونواصل حث أصدقائنا الذين لم يوقعوا أو لم يصدقوا بعد على نظام روما الأساسي على أن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن.

والتقرير الذي أدلى به صباح اليوم رئيس المحكمة كيرش (انظر A/62/PV.42)، ونشكره مرة ثانية على التزامه المستمر وعلى رئاسته للمحكمة، يدل في كثير من الجوانب على إحراز تقدم هائل. ولا شك أن اعتقال جيرمان كاتانغا ليواجه المحاكمة على الجرائم التي يُدَّعى ارتكابه لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطوة هامة كنا جميع نترقبها. ويحدونا أمل قوي للغاية في أن تمثل عملية الاعتقال الثانية هذه نواة لنشاط دائب يؤدي إلى مزيد من عمليات الاعتقال، ولا سيما اعتقال المتهمين الذين مضى وقت طويل على صدور أوامر قبض بحقهم.

ولا نزال مثل الكثيرين غيرنا نشعر بالقلق لوجود هاربين من العدالة مستمرين في الهرب من وجه الإجراءات الجنائية الدولية، ونأمل بشدة أن لا يسمح لهذه الحالة بأن تستمر، سواء كان الأمر يتعلق باستمرار ملاديتش أو كاراديتش في مراوغة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو بالأفراد الستة الذين توجد أوامر اعتقال قديمة بحقهم في المحكمة الجنائية الدولية.

ولعل المحكمة الجنائية الدولية هي بمثابة القطعة الرئيسية الجديدة البارزة في النظام الدولي للعدالة الجنائية، ولكنها بحاجة إلى التعاون والدعم لكي تزدهر وتحتفظ بقوتها وحيويتها. وتتمثل قيمة الردع الحقيقية لهذه المحكمة، بل

ولأي مؤسسة قضائية جنائية، في احتمال إنفاذ عملياتها والمعايير والمحاذير القانونية التي هي أساسها. ولا يمكن أن تساهم العدالة والمساءلة بشكل حاسم في مساعدة المجتمعات على تحقيق سلام دائم ومستدام وناجح إلا حين يتاح حيز كاف لكي تؤدي جميع عناصر حل الصراع وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع مهمتهما.

وقد قدرت سيراليون ذلك في حالة المحكمة الخاصة، إلى حد أن برلماننا قرر أن تطبق أوامر المحكمة الخاصة مباشرة في سيراليون، مترجما بذلك مستوى الالتزام بالتعاون الذي تحتاج المحكمة الخاصة إليه والذي تحتاج إليه المحكمة الجنائية الدولية الآن إلى قانون. ونهيب بجميع الدول أن تتعاون مع المحكمة، وخاصة من خلال إنفاذ أوامر القبض القديمة، وأن تعزز بذلك نظام العدالة الجنائية الدولية وإمكانية ردعه لهذه الجرائم البشعة.

ونواصل ترحيبنا بتشديد المحكمة على رؤيتها الاستراتيجية والعمل الذي تقوم به لوضع تصور لتلك الرؤية ولتهذيبها وعرضها. ويتمثل الغرض الرئيسي من المحكمة الجنائية الدولية، بل السبب في وجود نظام العدالة الجنائية الدولية بصفة عامة، في توفير العدالة والانتصاف لآلاف الرجال والنساء والأطفال الذين يقعون ضحايا لأخطر الجرائم التي يمكن أن تؤذي ضمائر البشر. ومن الصعب عمل ذلك من على مسافة آلاف الأميال عن مسارح الجرائم، ويجب علينا أن نقدر ونثني على الجهود الجاري بذلها لكفالة فهم الفئات السكانية المتأثرة واشتراكها وشعورها بأن لها مصلحة في عمل المحكمة.

ولهذا السبب نرحب بالتشديد في هذا التقرير الأخير (انظر A/62/314) على أعمال المحكمة الجنائية الدولية في مجال التوعية. وتبرز الأهمية الموجهة لهذه المسألة ما تعلمته سيراليون خلال تجاربها مع المحكمة الخاصة، التي نرجو أن يكون فيها درس لجميع المحاكم الدولية: وهو أن التوعية وظيفة رئيسية لهذه المحاكم. لذلك فإننا نواصل إصرارنا على إيلاء أولوية عليا لبرنامج المحكمة في التوعية ونحث المحكمة على مواصلة تطوير رؤيتها الاستراتيجية، وتكثيف جهودها المبذولة لأجل دارفور ولتنفيذ خطتها للتوعية في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل عاجل للغاية.

وكما سبق أن قلنا، نفضل بشدة أن تتم الإجراءات القضائية في البلدان أو المناطق التي وقعت فيها الجرائم، ونثق بأن هذا لا يزال هدفا هاما من أهداف المحكمة أيضا. ونواصل تطلعنا إلى مزيد من التطورات في هذا الصدد.

ووجود رئيس المحكمة كيرش بيننا اليوم رمز خارجي هام على العلاقة النامية باستمرار بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وقد قلنا دائما إن التعاون والدعم المقدمين من الأمم المتحدة ستكون لهما أهمية حاسمة للمحكمة الجنائية الدولية لكي تصبح مؤسسة كاملة الفعالية للعدالة الجنائية الدولية.

ويمكننا أن نرى الآن على الطبيعة مدى أهمية رعاية وتطوير تلك العلاقة، وخاصة في ظل الدعم المقدم من الأمم المتحدة لاعتقال وإحالة السيد كاتانغا. ونتطلع إلى استمرار الحوار والتعاون بين المحكمة والمنظمات الدولية والإقليمية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى التي لا تزال ملتزمة بضمان بلوغ المحكمة كامل طاقاتها حول العالم.

واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب ثانية عن أملنا ورغبتنا في أن تشكل اللبنات الأساسية للعدالة الجنائية الدولية التي نناقشها هنا اليوم أساسا لعالم يمكن فيه أن يطمئن الجميع إلى أن من يرتكبون جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية قد يتمكنون من العدو ولكنهم لن يتمكنوا من الاختباء؛ ولا مناص من تقديمهم للعدالة.

السيد أرغويُّو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تود الأرجنتين أن تعرب عن تقديرها وامتنانها لرئيس المحكمة الجنائية الدولية، السيد فيليب كيرش، على عرضه تقرير المحكمة الثالث (انظر A/62/314) إلى الجمعية العامة.

وينبغي إبراز عدة عناصر إيجابية من التقرير. لقد تلقّى نظام روما الأساسي ٦٠ تصديقا عام ٢٠٠٢؛ وهذه السنة، أصبحت ١٠٥ دول أطرافا فيه. وذلك يوضح أن الجهود لعولمة نظام روما الأساسي وتطبيقه الكامل تحقق نتائجها.

وكانت إحالة الحالة في دارفور، في السودان، إلى المحكمة الجنائية الدولية قرارا تاريخيا، من منطلق قانوني وسياسي معا. وتلك السابقة تُظهر أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام، وأمن ومصالحة، إذا بقي أولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان متمتعين بالإفلات من العقاب في البلدان التي في حالة صراع، أو أثناء فترة بناء السلام. وقد أكدت الأرجنتين هذه العلاقة في مناسبات عديدة أثناء فترة عضويتها في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

والتطور الآخر الذي يبيّن أن المحكمة كانت تؤدي وظيفتها بشكل كامل، هو اعتقال سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لجرمين كاتنغا، ونقل لاحقا إلى المحكمة الجنائية الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، متّهما بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهكذا، يكون قد نقل حتى الآن شخصان إلى المحكمة بتهم تقع ضمن مجال صلاحيتها.

وفوق ذلك، إن قرار المدعي العام بإجراء تحقيق جديد في تموز/يوليه بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى جانب الحالة في أوغندا والحالتين المذكورتين أعلاه، يبعث رسالة واضحة إلى مخططي الجرائم المرتكبة في الماضي، وإلى المرتكبين المحتملين في المستقبل، بأنهم: حتى إذا لم يقدموا إلى العدالة في بلدانهم ذاتها، فستظل هناك إمكانية موثوقة للمحاكمة الدولية. وضمان اعتقال الأشخاص المطلوبين الذين لا يزالون فارّين أمر أساسي لبلوغ ذلك الهدف، وامتداد تأثير المحكمة بالتالي.

ومن ذلك المنطلق، يجب ألا ننسى أنه لا تزال هناك ست مذكرات اعتقال. ولا بد للدول الأعضاء وغير الأعضاء على السواء من التعاون مع المحكمة فيما يتعلق بتنفيذها. وبما أنه ليست للمحكمة شرطتها الذاتية، فإن تعاون الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والوكلاء الآخرين أمر أساسي لتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأطراف في مقدمة نظام روما الأساسي.

وفي ذلك الصدد، نفذت الأرجنتين في أواخر عام ٢٠٠٦ أحكام نظام روما الأساسي، وأقامت علاقات التعاون بينها وبين المحكمة في تشريعها الوطني، وصدّقت على اتفاق الامتيازات والحصانات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، مما أتاح لها أن تعمل بدون قيود في أراضي بلدنا.

إننا نرحب أيضا باتفاق المقر مع البلد المضيف، هولندا، وبالتفعيل الكامل لمكتب اتصال المحكمة في نيويورك مع الأمم المتحدة، الذي سيعزز التعاون بين هاتين المنظمتين. ونأمل في المزيد من الدعم من جانب مجلس الأمن، من خلال إعطاء ولايات أوسع لعمليات حفظ السلام، في الأماكن التي توجد فيها حالات يجري التحقيق فيها من جانب المحكمة، بغية دعم المحكمة في مهمتها.

وأخيرا، بالنظر إلى أن أهداف ومبادئ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تعكس أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وهي، بالتالي، عالمية، فإن الأرجنتين تدعو جميع الدول الأعضاء التي لن تمتثل بعد لنظام روما الأساسي و لم تصدّق عليه، إلى أن تفعل ذلك، لضمان العالمية في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد محارمي (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): إنه من دواعي السرور والاعتزاز لي بأن نستطيع الترحيب مجددا بسعادة القاضي فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية في الجمعية العامة. وبما أن كرواتيا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي ألقاه ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي أن أركز على بضع نقاط فقط، نرى أنها تستحق الاهتمام الكامل من مجتمع الأمم المتحدة.

إن التقرير السنوي الذي قُدم اليوم (انظر A/62/314) يعكس التقدم المطرد الذي أحرزته المحكمة في غضون خمس سنوات من وجودها. إننا فخورون بالأثر الذي حققته حتى الآن. وتأسيسها الذي كان مسعانا المشترك، ليس في حد ذاته نهاية الأمر. فلا تزال مسؤوليتنا المشتركة هي منع الصراعات بفعالية، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها والتمسك بالقانون الإنساني الدولي وسيادة القانون عموما.

وبدون وضع نهاية للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية، فإن تلك الجهود ستبقى ناقصة. وما من شيء يمكنه أن يخدم مصالح العدالة أفضل من محكمة فاعلة وذات مصداقية. ومما يطمئن، ملاحظتنا أن المحكمة أثبتت وجودها في جميع جوانب ولايتها.

لكن تجربة المحاكم الجنائية المخصصة أظهرت بجلاء إلى أي مدى تعتمد العدالة على الإرادة الطيبة، ليس من الدول الأعضاء فحسب، وإنما من جانب الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى أيضا. ولا غنى عن تعاون الدول الأعضاء ودعمها لجعل العدالة تأخذ مجراها. ونعتقد أن ما يوازي ذلك في الأهمية ألا يغيب عن بال الأطراف الفاعلة الأخرى – الإقليمية والعالمية معا، بدءا بالأمم المتحدة – البعد الخاص للمحكمة، حين تتعامل مع مسائل السلام والأمن ذات الصلة بولايتها.

إن المحكمة لا تعمل وفقا لكتب مدرسية مقررة، وسيكون من الخطأ التفكير في ولايتها بدون الاهتمام بكيفية تأثير وجودها وأعمالها على صانعي القرار في الميدان. لكن المحكمة ليست أداة سياسية. إنها تعبير عن إرادتنا الجماعية كلها، مجسّدة في معاهدة. إنها أولا، وقبل كل شيء، هيئة قضائية تتعامل مع المساءلة الجنائية الفردية. وذلك أمر بالغ الأهمية، لأن جميع الجرائم فردية. والمحاكمة العادلة والعقاب في الوقت المناسب عنصر أساسي للسلام المستدام.

السيد جيفريموفيتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فيليب كيرش، على تقديمه تقرير المحكمة (انظر A/62/314) اليوم. وبوجود أربع حالات معروضة على المحكمة الجنائية الدولية، بات الآن واضحا أنها تحولت إلى ركن للعدالة الدولية، يعزز قيم القانون الإنساني الدولي، ويدعم السعي الجاري لإيجاد عالم قائم على العدالة والمساءلة.

وانضمام اليابان إلى نظام روما الأساسي لتكون دولة طرفا فيه، خطوة بارزة أخرى نحو تحقيق عالمية المحكمة وأهدافها النبيلة، وينبغي الثناء عليها في ذلك. لذا، فإننا نود أن نطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تواصل دعمها للتصديق العالمي على نظام روما الأساسي.

إن جمهورية صربيا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي ألقاه ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، ولكنها تود تكرار تأكيد بعض النقاط من منطلق وطني.

إن بلدي فخور بأن يكون أحد مؤسسي المحكمة الجنائية الدولية، وهو، بذلك، التزم بإدراج جميع واجباته المترتبة على نظام روما الأساسي في نظامه القانوني الوطني. ودستور جمهورية صربيا الجديد إحدى الوثائق التي تشهد لصالح هذه العملية.

ونظراً لأن بلدي كان من أوائل الذين صدقوا على نظام روما الأساسي، يسرني أن أذكر بالأنشطة التي قمنا بها لتيسير عمل المحكمة. فقد كانت جمهورية صربيا من أوائل البلدان التي صدقت على اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. ونتفاوض حالياً على اتفاق بشأن الأشخاص الذين وجهت المحكمة الجنائية الدولية اتهامات إليهم ويقضون عقوباتهم بالسجن في صربيا. وقد استُهلت مبادرة لإبرام اتفاق بشأن تغيير أماكن إقامة الشهود. واسمحوا لي أيضاً أن أشير إلى أنه جرى إنشاء فريق عامل في وزارة العدل الصربية لإعداد مشروع قانون بشأن التعاون مع المحكمة.

وبالنسبة إلى قدرات العدالة الداخلية، أثبتت محكمة منطقة بلغراد ودائرة جرائم الحرب فيها، وكذلك مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في هذه المحكمة، مدى احترافهم وقدرتهم الفنية على معالجة أكثر القضايا تعقيداً على نحو يتمشى مع معايير العدالة السائدة دولياً. فضلاً عن ذلك، أعربت محكمة منطقة بلغراد عن استعدادها للإسهام في إنشاء قاعدة بيانات للمحكمة الجنائية الدولية تتضمن جميع القرارات القضائية الوطنية والقضايا ذات الصلة بجوهر القانون الجنائي الدولي، مثل جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ويدعم بلدي استمرار تعزيز القدرة المؤسسية للمحكمة الجنائية الدولية وتعزيز أنشطتها، ويشدد على ضرورة تعاون جميع الدول والمنظمات الدولية تعاوناً كاملاً وغير مشروط. ونعتقد أنه لا يمكن القضاء على الإفلات من العقاب إلا من خلال القبول العالمي لنظام روما الأساسي والدفاع بفاعلية عن أهدافها.

السيد بارك هي – كوون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر لرئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فيليب كيرش، على عرضه تقرير المحكمة (انظر A/62/314) أمام الجمعية العامة.

في ١ تشرين الأول/ أكتوبر، أصبحت اليابان الدولة الطرف الخامسة بعد المائة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مبتدئة خطوة هامة على الطريق نحو المصادقة العالمية على نظام روما الأساسي. وهذا هدف تؤيده جمهورية كوريا بقوة. ونعتقد أنه يجب أن توجد شبكة عدالة متسقة في جميع أنحاء العالم.

بيد أنه لا توجد حالياً في آسيا سوى ١٣ دولة طرفاً في نظام روما الأساسي. ويتوق وفدي إلى رؤية مزيد من الدول الآسيوية أطرافاً في هذا النظام الأساسي في أسرع وقت ممكن. وينبغي أيضاً أن تصبح الدول الآسيوية شريكة في الجهود التي تبذل لإنشاء نظام عدالة جنائي دولي، يخدم مصالح السلم والأمن الإقليميين. ونأمل أن تقدم المحكمة، وكذلك الدول الأطراف، المساعدة للدول الآسيوية بغية تمكينها من الإعداد للانضمام إلى نظام روما الأساسي. وستقوم جمهورية كوريا بدورها من خلال المشاركة في جهود الإعلام والدعوة لتشجيع مزيد من الدول الآسيوية على الانضمام إلى المحكمة.

ويسر وفدي أن يلاحظ أن المحكمة أصبحت الآن مؤسسة قضائية تعمل بكامل طاقتها. ويواصل مدعي عام المحكمة التحقيق في حالات في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور في السودان؛ ويجري اتخاذ إجراءات قضائية في كل حالة من هذه الحالات. إضافة إلى ذلك، قرر المدعي العام فتح تحقيق في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في أيار/مايو من هذا العام. وبالنسبة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثبتت المحكمة تهم ارتكاب جرائم حرب ضد توماس لوبانغا دييالو، وأحيلت قضيته إلى المحاكمة.

وهذا التقدم لن يقدم مرتكبي الجرائم الشنيعة إلى العدالة فحسب، بل سيكون رادعاً يمنع ارتكاب أعمال وحشية في المستقبل. وسيرسل نجاح المحكمة رسالة قوية إلى المجتمع الدولي مفادها أن الذين سيرتكبون جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية وجرائم حرب لن يفلتوا من العقاب.

وطريقة معالجة المحكمة لهذه القضايا ستكون عاملاً هاماً في تحديد مستقبل المحكمة، وما إذا كان جميع أعضاء الأمم المتحدة سيتقبلونها. ولضمان أفضل أداء ممكن للمحكمة، ينبغي أن تقدم لها الدول الدعم المالي واللوجستي والسياسي القانوني الذي تحتاجه لأداء عملها، مما يمكنها من تحقيق سيادة القانون وإنهاء إفلات الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية وجرائم حرب من العقاب. ويجب أيضاً أن تكفل الدول الأطراف تسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. ونشجع تقديم تبرعات بوصفها مصدراً هاماً للإيرادات.

ومن حيث عمل المحكمة، من المهم أن نلاحظ أنه لا يوجد للمحكمة فرع إنفاذ خاص بها. وتحتاج المحكمة إلى مساعدة وتعاون الدول في إلقاء القبض على الذين تصدر ضدهم لوائح اتهام، وفي جمع الأدلة وتنفيذ العقوبات التي تصدرها. ولذلك من المهم جداً أن تتلقى المحكمة التعاون الكامل من الدول والمنظمات الإقليمية ذات الصلة وعمليات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يشيد وفدي بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتسليمها السيد غيرمان كاتانغا إلى المحكمة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ويسرني أيضاً أن أعلن أن جمهورية كوريا قد أنهت إجراءاتها القانونية الوطنية المتعلقة باتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصانتها، وأصبحت دولة طرفاً في الاتفاق اعتباراً من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦.

ويوفر اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية عدة سبل لجهود التعاون المفيدة للطرفين التي تبذل لترسيخ سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب. ومن مجالات التعاون الميداني الهامة بشكل خاص الاتصالات والنقل واللوجستيات والأمن، بما في ذلك حماية الضحايا والشهود والمحققين، وتوفير الوصول إلى المشتبه فيهم والتمكين من جمع الأدلة والوثائق. ويتطلب كل مجال من هذه المجالات تعاون ودعم الأمم المتحدة. وتشاطر المعلومات بين الأمم المتحدة والمحكمة أساسي، في المقر وفي الميدان على حد سواء. ولتيسير التعاون بين الأمم المتحدة والمحكمة، يؤيد وفدي بقوة إنشاء مكتب اتصال للمحكمة في الأمم المتحدة في نيويورك، ويؤيد منح المحكمة موارد كافية لتؤدي عملها بفعالية.

ونحث أيضاً على استمرار مشاركة الدول في الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان. ومن المهم أن تشارك الدول بفاعلية في هذه المناقشة الهامة بشأن تعريف جريمة العدوان، بما في ذلك الشروط التي تمارس بموجبها المحكمة الجنائية الدولية ولايتها القضائية. ويتطلع وفدي إلى تحقيق مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة في السنوات القادمة.

ويرحب وفدي بزيادة ثقة المجتمع الدولي باستقلال المحكمة الجنائية الدولية وعدالتها ونزاهتها وفعاليتها. وتبينت تلك الثقة حينما أحيلت حالات أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى المحكمة من جانب الدول أنفسها في عام ٢٠٠٥. وتقدم الإحالة الأولى إلى المحكمة من جانب مجلس الأمن، وهي إحالة الحالة في دارفور، السودان، دليلا قويا على أن السلام والعدالة، اللتين يساء فهمهما في أغلب الأحيان على أنهما يستبعد كل منهما الآخر، يسيران جنبا إلى جنب.

وبوضع هذه التطورات الإيجابية في الاعتبار، فإن جمهورية كوريا تؤكد مجددا مرة أخرى على التزامها الثابت بدعم المحكمة الجنائية الدولية في بلوغ أهدافها السامية.

السيد العلاف (الأردن): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، في البداية، أن أرحب بالسيد فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، وأن أتقدم بالشكر له أيضا على التقرير السنوي الثالث للمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/62/314) المقدم إلى الجمعية العامة وفقا لاتفاقية العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة. ويرحب الأردن بهذا لتقرير؛ الذي يغطي التطورات الرئيسية التي شهدتها أنشطة المحكمة عن الفترة ما بين ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، والذي يصف استمرار التفاعل والتعاون المتبادل بين المحكمة والأمم المتحدة، وما يحقق الغايات المشتركة لهذين الكيانين الدوليين، حيث تشكل المحكمة الجنائية الدولية ركنا أساسيا في تعزيز العدالة الدولية، وفي صون السلم والأمن الدوليين، وإعلاء سيادة القانون.

ويعتمد عمل المحكمة ونجاحها في تحقيق أهدافها على التعاون البناء والدعم المستمر بين الدول، وكذلك على دعم الأمم المتحدة والهيئات الأخرى التابعة لها. ويرحب الأردن بهذا الخصوص، بالتعاون الذي قدمته الأمم المتحدة للمحكمة، كما يظهر في التقرير بشكل واضح.

يؤكد الأردن على أهمية خطة العمل التي اعتمدتها في عام ٢٠٠٦ جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي لتحقيق العالمية، والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي، لأهمية ذلك في وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب، ولكفالة الاحترام الدائم والكامل للعدالة الجنائية، ولاحترام القانون الإنساني الدولي كذلك.

يؤكد الأردن أيضا على أهمية قيام الدول بالتحضير الكامل والشامل لمؤتمر الاستعراض الخاص بنظام روما الأساسي، المتوقع عقده في بداية عام ٢٠١٠، بما يضمن إجراء التعديلات الواجبة عليه، بما يشمل تعريف جريمة العدوان.

في الختام، يرحب الأردن بتوقيع لمحكمة على اتفاقية المقر مع الدولة المضيفة، هولندا. كما يرحب بإيداع جزر القمر وتشاد صكي تصديقهما على نظام روما الأساسي لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وعلى إيداع اليابان، وسانت كيتس ونيفس، صكوك انضمامهما إليه، وعلى إحاطة الجبل الأسود الأمين العام علما بانضمامها إلى نظام روما الأساسي، الأمر الذي يسهم في تحقيق العالمية للمحكمة.

السيد ستيمت (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي لرئيس المحكمة الجنائية الدولية، سعادة القاضي فيليب كيرش، على بيانه في عرض تقرير المحكمة الجنائية الدولية (انظر، A/62/314) صباح هذا اليوم.

إن حكومة جنوب أفريقيا مؤيد ملتزم للمحكمة. وكانت حكومتي ضمن الدول الأولى التي وقعت على نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨ وصدق برلمان جنوب أفريقيا على النظام الأساسي للمحكمة، واعتمد في عام ٢٠٠٢ تشريعات وطنية للتمكين من التعاون مع المحكمة. ونعتبر أن المحكمة الجنائية الدولية عنصر محوري في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية وفي تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها المحافظة على العدالة.

ونشيد بالمحكمة على العمل الذي انخرطت فيه منذ إنشائها وعلى الدور الذي تضطلع به في ردع المزيد من ارتكاب الجرائم الدولية. ونحيط علما بالقضايا المعروضة حاليا على المحكمة كما أحطنا علما بقرار المحكمة فيما يتعلق بدور الضحايا، وخاصة في التدابير التي تتخذها المحكمة

لضمان توفير إمكانية أكبر للوصول إلى الضحايا خلال جميع مراحل المحاكمة.

إننا ندرك بوضوح التحديات التي تواجه المدعي العام، والناشئة بالدرجة الأولى من حقيقة أن المحكمة ليس لديها شرطتها الخاصة أو جيشها لتنفيذ أوامر إلقاء القبض، وهي بالتالي تعتمد بشكل كامل على تعاون الدول. واعتماد المحكمة هذا على الدول يلقي بمسؤولية على عاتق الدول الملتزمة بمبدأ العدالة في أن تتعاون بصورة فردية وجماعية مع المحكمة، سواء كان في سياق المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، أو في أسرة دولية أوسع مثل الأمم المتحدة.

وقد أحطنا علما بالشاغل الذي أثاره رئيس المحكمة الجنائية الدولية حيال عدم تنفيذ الأوامر الستة بإلقاء القبض التي أصدرتها المحكمة، وبعضها يعود إلى عام ٢٠٠٥. وعدم تنفيذ أوامر إلقاء القبض هذه يبين التحديات التي تواجه نظام العدالة الجنائية الدولية، الذي بوصفه نظاما يتطلب من المحكمة والدول العمل معا. واضطلعت المحكمة بدورها بإصدار الأوامر بإلقاء القبض؛ ويتوقف الأمر الآن على الدول للاضطلاع بدورها بتنفيذ هذه الأوامر. ويحدونا الأمل في أن تتعاون جميع الدول ذات النية الحسنة التي ترغب في إنهاء الإفلات من العقاب مع المحكمة بتنفيذ قرارات المحكمة.

السيد هيرنانديز غارسيا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد المكسيك أن يعرب عن امتنانه لرئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فيليب كيرش، على تقديمه للجمعية العامة التقرير الثالث للمحكمة الجنائية الدولية (انظر، A/62/314) طبقا لاتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة.

إن عالمية نظام روما الأساسي تشكل هدفا مشتركا ولازما لبلوغ أهداف العدالة الدولية الذي تطلعنا إليها بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، ترحب الحكومة المكسيكية بانضمام اليابان مؤخرا إلى نظام روما الأساسي، مما يرفع عدد الدول الأطراف إلى ١٠٥.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أحالت دولة طرف، هي أوغندا، الحالة الأولى إلى المحكمة. وبعد خمسة أشهر، ونتيجة للإحالة الثانية لحالة إلى المحكمة من جانب دولة طرف، أعلن المدعي العام التحقيق الأول في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى رفع الدعوى ضد توماس لوبانغا دييلو، ومحاكمته على وشك أن تبدأ. ونلاحظ باهتمام أيضا الاعتقال الذي جرى مؤخرا للسيد جيرمين كاتانغا. وترحب المكسيك بميلاد النظام القضائي المنشأ عملا بنظام روما الأساسي قبل ثلاثة أعوام ونصف بوصفه إنجازا هاما، غير أنها تظل على وعي بالتحديات التي تواجهها المحكمة اليوم أثناء اضطلاعها بولايتها.

واسمحوا لي أن أتناول بعضا من آراء حكومة اليابان بشأن عمل المحكمة في سياق رغبتنا في إقامة نموذج قضائي يتسم بالشفافية والسرعة والفعالية. وفيما يتعلق بالشفافية، يجسد التقرير الذي قدم اليوم (A/62/314) تعقيد عمل المحكمة في الميدان، لا سيما وأنه يتصل بالكيفية التي تتصوره بها المجتمعات المتضررة بالصراعات المسلحة، وباستمرار أجواء انعدام الأمن التي يواجهها موظفوها.

وبالنسبة لحكومة المكسيك، مما له أهمية بالغة أن توسع المحكمة نطاق أنشطتها المعنية بالاتصال بصورة مبتكرة، حتى تزداد قربا من أعضاء المجموعات المتضررة وتصل إلى الجماعات التي ما زالت تشكك في عمل المحكمة.

ويتعلق جزء أساسي من عمل المحكمة بحقوق الضحايا في مختلف مراحل العملية القضائية. وتعتبر المكسيك أن هذا الحق الوارد في النظام الأساسي يشكل أيضا سبيلا

لكفالة الثقة والشفافية، وينبغي أن يحظى بدعم خاص. وفي هذا الصدد، فإن عمل المحكمة يستحق كل الإعجاب.

وفيما يتعلق بالقضاء السريع، ترى حكومة بلدي أن نظام روما الأساسي يتضمن الحد الأدنى من الأدوات الضرورية لوفاء المحكمة بمبدأ ''العدالة دون إبطاء''. وفي هذا السياق، تلاحظ المكسيك أن البدء في التحقيقات استغرق مدة تتراوح بين خمسة وستة أسابيع في الحالات الأربع التي رفعت إلى المحكمة. وبالمثل، نلاحظ أنه في القضايا الثلاث التي كانت فيها أوامر بإلقاء القبض، أي أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، أصدرت هذه الأوامر في المتوسط بعد انقضاء عام على رفع كل قضية متطابقة. وهذه الفترة الزمنية مقبولة ومتسقة مع طبيعة ونوع التحقيقات التي ينبغي للمحكمة أن تقوم بها.

غير أننا نلاحظ بقلق بالغ أنه باستثناء قضية لوبانغا دييلو وتسليم السيد جرمين كاتانغا مؤخرا، المتعلقتين بحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يتم بعد تنفيذ الأوامر بإلقاء القبض في حالتي أوغندا والسودان. ولم تعد هذه الحالة تدخل بصورة كاملة في نطاق اختصاص المحكمة، ولا يمكن أن يستمر هذا الأمر إذا كنا نستهدف تحقيق نظام قضائي يتيح إقامة العدالة على نحو سريع.

ومن واجب الدول والمنظمات الدولية والإقليمية أن تعتمد بصورة سريعة التدابير اللازمة للتعاون مع المحكمة في إنجاز عملها، وفي هذا الحالة، على وجه الخصوص، باعتقال وتسليم مرتكبي الجرائم المدعي عليهم، ونعتبر أن الأمم المتحدة لديها الأدوات الأساسية التي يمكن وضعها رهن إشارة المحكمة. وبالفعل، يشكل اتفاق العلاقة الأساس القانوني لهذا التعاون. ومن الضروري والملح أن تعمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة في إطار قدراتها على مساعدة المحكمة على الاضطلاع بولايتها.

واسمحوا لي بالتذكير بأن ديباجة النظام الأساسي تقر بوضوح – بأن وقف الإفلات من العقاب شرط مسبق ضروري للدور الوقائي الذي أوجده هذا النظام الأساسي. وما لم تكن هناك عدالة لا يمكن القيام بأي عملية وقائية، غير أنه ما لم يتم إجراء المحاكمات، لن تتاح أي فرصة لتحقيق العدالة. وتعرب المكسيك عما يساورها من قلق بأن انعدام التعاون في هذا الصدد قد يؤثر على الدور الوقائي للمحكمة. ولذلك السبب، نناشد الإطراف الفاعلة المعنية عدم تأجيل إجراءاتها، وتقديم مرتكبي الجرائم المدّعى عليهم إلى العدالة.

وفي هذا السياق، يساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء الحقيقة المتمثلة في أن الحالة التي ظلت سائدة في دارفور على مدى أكثر من أربع سنوات الآن لا تزال في دوامة من العنف، محدثة إحدى أفدح الأزمات الإنسانية في هذا القرن ومتجاوزة حدود ولاية المحكمة الجنائية الدولية. فإضافة إلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ قتيل من المدنيين، هناك أيضا الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، فالعشرات من العاملين في المجال الإنساني جرحوا أو قتلوا، بصورة متعمدة في كثير من الأحيان، مما يعرقل إيصال المساعدة الإنسانية المستعجلة.

ونحن ندين بشدة الهجمات على العاملين في المجال الإنساني من موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وندعو إلى وقف هذه الأعمال الإجرامية المحظورة بموجب القانون الدولي.

ويكتسي تعاون الحكومة السودانية أهمية أساسية في معالجة أحد الجوانب المتعددة لحالة الطوارئ المعقدة في ذلك البلد فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب وسيادة القانون. ويجب اعتقال الأشخاص الذين دبروا أو أمروا بتدبير ارتكاب الجرائم التي تحقق فيها المحكمة وتقديمهم إلى

العدالة، بغض النظر عن مركزهم أو منصبهم أو رتبتهم الرسمية. ومن واجب الدول أن تكفل الامتثال لهذا الهدف، لأنه لا مجال اليوم للإفلات من العقاب بموجب قانون روما الأساسي.

وأما فيما يتعلق بالفعالية المالية، فإن المكسيك تتابع عن كثب التطورات المالية المتعلقة بالمحكمة. ونؤمن بأن على المحكمة مسؤولية جسيمة نحو الدول الأطراف في النظام الأساسي عن حسن إدارة مواردها المالية بموجب مبدأ ''المحكمة الواحدة''. ويجب أن تكون المحكمة نموذجا للإدارة الدولية. ولتحقيق ذلك الغرض، يمكنها أن تستفيد من تجربة المنظمات الدولية أخرى في جهودها لكي تصبح فعالة من حيث التكلفة. وسيسهم وفد بلدي بصورة نشطة في النظر في الميزانية الذي ستقوم به الجمعية القادمة للدول الأطراف.

وقد شكل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، من خلال اعتماد نظام روما الأساسي عام ١٩٩٨، منعطفا في الطريقة التي نتصور بها العدالة الدولية. ويتعين علينا الآن أن نعمل معا للإبقاء على صلاحيتها وفعاليتها. وتلتزم المكسيك بتقديم دعمها إلى المحكمة في إنجاز مهمتها.

السيد موبوري – مويتا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليعرب عن شكره للقاضي فيليب كيرش، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، على ما اتصف به من روح قيادية وعلى تقريره الشامل بشأن أنشطة المحكمة خلال العام الماضي (A/62/314). وأود أن أؤكد له دعمنا للمحكمة في سعيها إلى أداء واجباتها بفعالية.

وقد كان البدء في نفاذ نظام روما الأساسي إيذانا ببداية عهد جديد في إقامة العدالة الجنائية الدولية.

أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لوضع نهاية للإفلات من العقاب، من خلال منع حدوث أخطر الجرائم الدولية وضمان احترام دائم لسيادة القانون. وغني عن البيان، أن هذا هو الأساس الذي أقيمت عليه الأمم المتحدة قبل أكثر من ٦٠ عاماً. ولا يشجع الإفلات من العقاب على تكرار الإساءات فحسب، بل إنه أيضاً يجرد حقوق الإنسان والقانون الإنساني من تأثيرهما الرادع. وتوفر المحكمة آلية إنفاذٍ للقانون الجنائي الدولي، الذي ستتعرض شرعيته للخطر بدون هذه الآلية.

ويتوقف نجاح المحكمة إلى حد كبير على التصديق على نظام روما الأساسي على نطاق واسع وامتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وفي هذا الصدد، أكرر الإعراب عن التزام كينيا بمساندة عمل المحكمة في دعم أهدافها. وقد صدقت كينيا على نظام روما الأساسي في آذار/مارس ٢٠٠٥ وتعكف على اتخاذ الإجراءات الداخلية لإعطائه طابعاً محلياً.

ويسر كينيا أن تلاحظ التقدم الذي أحرز في البنى التحتية للمحكمة وعملياتها، كما يتجلى من خلال نموها ومعالجتها للقضايا المحالة إليها. ويشيد وفدي بالجهود التي تبذلها المحكمة في رصد الحالة ككل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمع معلومات عن أنشطة الجماعات المسلحة في ذلك الإقليم. وندرك أيضاً الجهود المستمرة التي تبذل لرفع مستوى المعرفة بعمليات المحكمة على صعيد عالمي، وفهمها.

ومن الواضح أن ترتيبات تعاون المحكمة مع الأمم المتحدة كانت فعالة في نجاح أنشطتها في جميع الحالات التي تحقق فيها. ونشيد بهذا النهج الذي اتخذته المحكمة ونحثها على تقوية وتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، وفقاً لأحكام اتفاق العلاقة.

والتحرك نحو عالمية المحكمة واضح بجلاء من الطريقة التي رحبت بها عدة بلدان بإنشاء المحكمة، كما يتبين من

عدد التصديقات على نظامها الأساسي والزيارات العديدة من قبل مسؤولين من دول ليست أطرافاً في معاهدة روما. وانضمام أوكرانيا في ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، التي ليست دولة طرفاً في المعاهدة، إلى اتفاق امتيازات وحصانات المحكمة يبرز الطابع والدعم العالميين للمحكمة.

وللحفاظ على هذا الزخم، يظل دعم المجتمع الدولي مهماً جداً. ولذلك، نحث المحكمة على تكثيف جهودها لاختتام المفاوضات بشأن ترتيبات التعاون مع دول أطراف ومنظمات إقليمية وجهات فاعلة أخرى في جميع المناطق، بغض النظر عما إذا كانت تخوض صراعاً أم لا. فهذا من شأنه أن يشجع ويعزز الحوار لإنجاز خطة العمل لتحقيق عالمية المحكمة وتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً.

ولما كانت عمليات المحكمة متسقة مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، فإن عمل المحكمة يسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، يحث وفدي الدول على دعم القانون النموذجي الذي ساعدت على وضعه، بإنفاذ أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة. وينبغي أن يتجاوز هذا النداء الاعتبارات السياسية للمساعدة على الحفاظ على استقلال المحكمة ونزاهتها.

وبالنسبة إلى ما ذكر أعلاه، يوفر نظام روما الأساسي للدول فرصة لمعالجة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان بموجب أحكام القوانين الوطنية، ولا يسمح للمحكمة أن تفرض ولايتها القضائية إلا عندما تكون الدول غير قادرة على اتخاذ إجراء ما أو غير مستعدة لذلك. ومبدأ التكاملية هذا تطور إيجابي في السعي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفي الختام، أود القول إن احترام القانون هو الضمان الوحيد للسلام الدائم. وفي هذا الصدد، تؤيد كينيا وتتطلع إلى اختتام المداولات في وقت مبكر بشأن وضع تعريف لجريمة العدوان وعناصرها.

السيد ريوفريو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية على عرضه تقرير المحكمة الثالث أمام هذه الجمعية.

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن عمل المحكمة بكامل طاقتها وقيامها بعمل مطرد ومتواصل في أربعة بلدان، ووجودها في ٢٥ بلداً آخر، أثبت مناسبتها وأهميتها والطابع العالمي لعملها. وربما أصبح وجود المحكمة أكثر وضوحاً في العام الماضي، وابتدأ عملها يفهم على نحو أفضل.

لقد شهد المجتمع الدولي حدثاً غير مسبوق في التاريخ — مشاركة الضحايا في جلسات استماع للحديث عن أنفسهم، وليس كشهود. وبهذا المفهوم، يجدر التشديد على أهمية حرص المحكمة على توفير الأمن للضحايا والشهود وأسرهم، مقدمة حمايتهم على مسؤولياتها القضائية. وجعلتنا هذه التدابير أقرب إلى الاعتراف الكامل بالفرد بوصفه موضوعاً للقانون الدولي وضرورة جعل الناس محور سياسات وإجراءات الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

ومع أن المحكمة حققت تقدماً بشأن مسائل من قبيل التعاون بين الدول لتيسير التدابير الوقائية وحماية المعلومات، فإن من المقلق أن الاتفاقات المتعلقة بحماية الشهود ونقلهم لم تنم على نحو يتناسب مع عدد الأشخاص الذين توفر لهم الحماية. فضلاً عن ذلك لا يزال من الضروري تقوية الآليات المؤدية إلى تنفيذ أوامر الاعتقال والتوصل إلى اتفاقات بشأن تنفيذ العقوبات.

ويود وفدي أن يكرر دعوته إلى الدول بأن تلتزم بتقوية تعاونها مع المحكمة وإيجاد سبل لجعل المحكمة أكثر فعالية. وفي هذا المجال، إكوادور مهتمة بمعرفة مقترحات تتعلق بالتعاون المحدد اللازم لضمان تقوية المحكمة.

وتود إكوادور أن تؤكد مجدداً إيمانها بأن مكافحة الإفلات من العقاب والكفاح من أجل سيادة القانون

واحترام حقوق الإنسان يسهمان إسهاماً قوياً في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقد اتخذ بلدي عدة تدابير لتعزيز إصلاح الجهاز التشريعي ليتسنى له تنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذاً كاملاً، ويعكف حالياً على عملية لإصلاح القضاء ستركز بشكل خاص على المسائل الجنائية.

وتمر إكوادور الآن بفترة تغير سياسي ومؤسسي مثيرة للاهتمام ستؤدي إلى تشكيل جمعية وطنية ستعمل على إصلاح الدستور السياسي للدولة. ومن العناصر الأساسية في هذا الإصلاح جعل الأشخاص محور إجراءات الدولة واحترام حقوق الإنسان بأوسع مفهوم لها ودون أية قيود.

وستمكن الإصلاحات الدستورية من توسيع الإصلاح الجنائي الجاري، ووضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون يتعلق بالجرائم ضد الإنسانية، يعرّف هذه الجرائم ويصنفها إلى فئات بموجب نظام روما الأساسي، ويحدد قواعد للتقيد بمبدأ التكاملية والامتثال بالتزامات التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أهنئ حكومة سانت كيتس ونيفس وحكومة اليابان على قراريهما بالتصديق على نظام روما الأساسي، وأن أشيد أيضاً بحكومة الجبل الأسود لأنها أصبحت طرفاً في النظام الأساسي من خلال عملية الخلافة.

ومن المهم جداً مواصلة العمل لتحقيق انضمام عالمي لنظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً. وتود إكوادور أن تشدد على أهمية تقوية الحوار مع جميع الدول ومع المنظمات الدولية.

ويعتبر بلدي أن من المهم مواصلة السعي للترويج للمحكمة في الدول التي لم تصدق بعد على النظام الأساسي، ونأمل أن تنظم زيارات إلى لدول الأطراف التي تحتاج لاستمرار الاعتماد على دعم المجتمع الدولي لتحقيق تنفيذ نظام روما الأساسي.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إنه ليشرفني ويسرني أيما سرور أن أتكلم أمام هذه الجمعية اليوم باسم حكومة اليابان بشأن جدول أعمال المحكمة الجنائية الدولية. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للرئيس فليب كيرش على عرضه الشامل المتعلق بالحالة الراهنة للمحكمة الجنائية الدولية وإنجازاتها على مدى السنة الماضية.

ويطيب لي على نحو خاص أن أخاطب الجمعية العامة هذا العام، لأن هذا البيان هو أول بيان لحكومة اليابان في إطار هذا البند من جدول الإعمال بوصفها دولة طرفا كاملا في نظام روما الأساسي. وأود أن أبلغ جميع الدول الأعضاء بأن اليابان أودعت صك انضمامها إلى نظام روما الأساسي هذا العام في ١٧ تموز/يوليه، اليوم ذي القيمة الرمزية العالية أي اليوم العالمي للعدالة الدولية، وأصبحت الدولة الطرف الـ ١٠٥ فيه ابتداء من أول تشرين الأول/أكتوبر. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن امتناننا لإشارة ممثل إكوادور، الذي تكلم من فوره قبلي، إلى ذلك.

ولم تكن العملية الداخلية المعنية بمصادقة اليابان على الانضمام إلى نظام روما الأساسي خالية من المصاعب. فقد أجرى الرئيس كيرش، الذي زار اليابان في كانون الأول/ديسمبر الماضي، محادثات مثمرة تبادل خلالها الآراء مع القادة السياسيين اليابانيين، مما أوجد بالتأكيد زخما مناسبا لتسريع وثيرة انضمام اليابان إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أجزل الثناء على جهود المحكمة الجنائية الدولية للتصدي بفعالية للحالات الأربع قيد التحقيق حاليا في أفريقيا. وترحب اليابان بالتطور الذي حدث مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي، ثاني عملية لإلقاء القبض على أحد مرتكبي الجرائم الجسيمة وتسليمه. وأعتقد أن العمل المتفاني الذي قامت به المحكمة الجنائية الدولية في أفريقيا سيسهم لا محالة في إحلال السلام والاستقرار في

القارة، وبالتالي، سيؤدي إلى بناء أفريقيا تتسم بقدر أكبر من الحيوية. وتولي اليابان في دبلوماسيتها أهمية بالغة للمسائل المتعلقة بأفريقيا وستستضيف مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية بيوكوهاما في أيار/مايو المقبل. وانطلاقا من هذا المنظور الواسع النطاق، ستواصل اليابان أيضا إيلاء اهتمام وثيق لتطوير عمل المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في أفريقيا.

واليابان باعتبارها عضوا جديدا في المحكمة الجنائية الدولية، ترغب في تقديم أقصى قدر ممكن من الإسهام في تطوير المحكمة. ومن المنظور المالي، أصبحت اليابان اليوم أكبر مساهم في المحكمة، إذ تقدم ٢٢ في المائة من إجمالي ميزانيتها. وستضطلع حكومة اليابان بواجبها بإخلاص بينما تسعى سعيا حثيثا، إلى جانب المحكمة الجنائية الدولية والدول الأطراف الأخرى، إلى إيجاد أنجع السبل لإدارة عمل المحكمة سواء في لاهاي أو في الميدان.

ومن وجهة النظر المتعلقة بالموارد البشرية، تنوي اليابان إيفاد أكبر عدد ممكن من اليابانيين ذوي الكفاءات العالية إلى المحكمة الجنائية الدولية للخدمة كقضاة وموظفين. ويبدو أن المنطقة الآسيوية حاليا ناقصة التمثيل في المحكمة الجنائية الدولية. ويتوقع وفد بلدي أن تتخذ المحكمة جميع التدابير اللازمة لمعالجة هذه المسألة ويأمل إحراز تقدم كبير في العام القادم.

وتأمل اليابان أن تواصل المحكمة العمل دون كلل صوب استئصال ثقافة الإفلات من العقاب وتعزيز توطيد مركزها بوصفها المحكمة الجنائية الدولية الوحيدة في العالم.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في المستهل أن أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية، القاضي فليب كيرش، على التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في وقت سابق اليوم.

وتقدر أوغندا تقديرا بالغا عمل المحكمة الجنائية الدولية. ويثق وفد بلدي ثقة كاملة بالمحكمة. ولولا تلك الثقة، لما تمكنت أوغندا من تقديم إحالات إلى المدعي العام للبدء في التحقيقات في الحالة المتعلقة جيش الرب للمقاومة. وأوغندا عازمة على وقف إفلات مرتكبي الجرائم الجسيمة من العقاب، وينبغي أن نفعل كل ما بوسعنا بقدر طاقتنا والوسائل المتاحة لنا بغية مساءلتهم.

ونلاحظ بقلق تصريح رئيس المحكمة بأن ”عددا من طلبات التعاون المباشرة لم تتم تلبيتها بعد“ (المرجع). وتم التركيز بصورة خاصة على عدم تنفيذ أوامر إلقاء القبض غير المنجزة.

ولأغراض التوضيح، أود أن اذكر أنه لا يوجد أي فرد من الأفراد الذين وُجِهت إليهم الاتهامات في أراضي أوغندا. وعلاوة على ذلك، تُعقد محادثات السلام، التي برصدها، من بين أطراف أخرى، السيد جواكيم شيسانو، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، خارج أوغندا. وبالتالي، ينبغي ألا يُفهم أن أوغندا تسيطر على الأفراد الذين وُجّهِت إليهم الاتهامات وترفض تسليمهم من أجل محاكمتهم.

وفيما يتعلق بالتعاون، استفادت أوغندا كثيرا من عمليات المحكمة. والواقع أنه بفضل أوامر إلقاء القبض التي أصدرها المدعي العام تجري محادثات السلام في جوبا بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، ويسود السلام الآن في شمال أوغندا. ونحن ممتنون لذلك وسنواصل التعاون مع المدعي العام، بل مع المحكمة برمتها، في الاضطلاع بولايتها.

وقد نلاحظ دليلا آخر على تعاون أوغندا في عدم إخفاء حكومة بلدي أي قرينة، بما في ذلك البيانات الأولية، عن مكتب المدعي العام. فقد تمكن المحققون من الوصول إلى الشهود بكل حرية، ودون تدخل من المسؤولين الحكوميين.

وفي العرض الذي قدمه القاضي كيرش في وقت سابق اليوم، اقتبس من تقرير لخبراء الفريق الدولي المعني بالأزمات يذكر ”أن تحقيق المحكمة الجنائية الدولية بشأن جيش الرب للمقاومة كان حاسما لتعزيز السلم وتحسين الأمن في شمال أوغندا وتجسيد المعايير الدولية المعنية بالمساءلة في المفاوضات“ (انظر المرجع السابق).

وأوغندا فخورة بارتباطها بعمل المحكمة الجنائية الدولية . ولهذا السبب، كان بلدي أول بلد يقترح استضافة المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده عام ٢٠٠٩.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. غير أن ممثلا واحدا قد طلب ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر أعضاء الجمعية العامة بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد عبد السلام (السودان): تحدثت بعض الوفود في بياناتها في إطار هذا البند حول ضرورة التزام حكومة السودان بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وإذ يحيي وفدي هذه الدول على شجاعتها وغيرتها على رؤية العدالة الدولية وهي تتحقق، نطلب منها أن تتحلى بذات القدر من الشجاعة وتلفت النظر إلى ما انطوى عليه القرار المشار إليه من استثناء لدولة عضو في مجلس الأمن من اختصاص المحكمة.

أي عدالة يتحدثون عنها؟ أهي العدالة التي تتحقق في دار فور وتغمض جفنها الظالم عن انتهاكات يومية يندي لها الجبين ويعرفها العالم كل يوم؟ إن العدالة لا تتجزأ، وكذلك الشجاعة، في تناولها والدفاع عنها.

إن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) قرار معيب ليس بسبب هذا الاستثناء المخل فسحب، بل لأنه قرار سياسي في المقام الأول ولم يهدف سوى إلى تصفية حسابات سياسية وفقا لجدول أعمال معلوم ويعرفه القاصي والداني. والسودان ليس عضوا في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة. ولهذا لا ينعقد اختصاص للمحكمة في محاكمة سودانيين، علما بأن القضاء الوطني السوداني، النزيه والمستقل، كفيل بمحاكمة كل من تثبت إدانته.

وختاما نوصي بالتوقف عن ذرف دموع التماسيح وبتشجيع التسوية السلمية الشاملة في البلاد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.